واقع التنمية المستدامة في الجزائر: بين الإشكالية الاقتصادية والحتمية البيئية

The Reality of Sustainable Development in Algeria: Between the Economic Problem and Environmental Determinism

أ. بضياف صالح، جامعة البليدة 2- لونيسي علي (الجزائر)*
أ. لدهم شريف عبد الجابر أصيل، جامعة البليدة 2- لونيسي علي (الجزائر)**

تاريخ الإيداع: 27-01-2018 تاريخ القبول: 17-03-2019 تاريخ النشر: 15-07-2019

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع الاقتصادي للبلاد والحتمية الملزمة بالحفاظ على البيئة وحقوق الأجيال المستقبلية، حيث تناول البحث نبذة عن قدرات الاقتصاد الجزائري وأهم معوقاته، وعن التنمية المستدامة كبديل تنموي للجزائر وطرق تفعيلها كل ذلك وفق منهج وصفي تحليلي. بينت الدراسة أن هناك تراجع محسوس في معدلات البطالة وزيادة فرص التشغيل وزيادة متوسط مداخيل الفرد ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة الاستثمارات والمشاريع المبرمجة من طرف الدولة في إطار البرامج التنموية المجسدة.

الكلمات الدالة: التلوث البيئي؛ التنمية المستدامة؛ البرامج التنموية؛ التبعية النفطية.

Abstract: This study aims at addressing the problem of sustainable development in Algeria between the economic reality of the country and the inevitability of preserving the environment and the rights of future generations. The research dealt with the capabilities of the Algerian economy and its main obstacles to sustainable development as a developmental alternative to Algeria and ways of activating it all according to an analytical descriptive approach .The study showed that there is a significant decline in unemployment rates, increasing employment opportunities and average per capita income. This is due to the increase of investments and projects programmed by the State within the framework of development programs and in the establishment of several small, medium and small enterprises that contribute to raising national production.

Key Words: Environmental Pollution; Sustainable Development; Development Programs; Oil Dependency.

* بضياف صالح، أستاذ مساعد أ بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة 2- علي لونيسي، ✉: profsalah2017@gmail.com

** لدهم شريف عبد الجابر أصيل، طالب دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة 2- علي لونيسي، ✉: lyacine83@hotmail.com

المقدمة

يعرف العالم تحولات اقتصادية عميقة وسريعة منذ تسعينيات القرن 20، فاقتصاد السوق والعولمة يفرضان على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة في التأقلم مع هذه المستجدات، وذلك بالتخلي عن بعض الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني، والبحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك، بأساليب عصرية تنصب على دعم الإصلاحات الاقتصادية، وتأهيل الاقتصاد الوطني بما يتلاءم لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهذا ما يمكن من التخفيف من حدة الأزمات المتتالية التي شهدها ويشهدها الاقتصاد الوطني، وتعمل على تعظيم مكاسب الانضمام إلى المنظمات الاقتصادية العالمية، وهذا ما يسمح من الرفع من عوائد التكامل الحقيقي ومن فكرة الشراكة المتوازنة، بما يقضي الاندماج الفعال في الحركية الدولية الاقتصادية، ولكن هذا يتطلب مجموعة من الجهود المتكاملة، ووجود بنية اقتصادية فعالة.

ومع ما تشهده الجزائر من انخفاض في حصيلة الميزانية العامة بداعي تراجع العوائد المالية الناتجة عن الريع البترولي(الجباية البترولية)، كان لزاما على السلطات المحلية من إتباع خطوات تحقيق التنمية المستدامة، لتحسين كفاءة وأداء الاقتصاد الوطني، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية المنشودة وللخروج تدريجيا من التبعية للمحروقات وتأثيراتها السلبية على البيئة، وعلى ضوء ما تقدم يمكن إبراز إشكاليتنا من خلال التساؤل الجوهري التالي: ما جدوى تبني مبادئ التنمية المستدامة في الجزائر على الاقتصاد والبيئة؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذا المقال إلى المحاور التالية:

1. نبذة عن قدرات الاقتصاد الجزائري وأهم معوقاته
2. الإشكالية البيئية في الجزائر وسبل علاجها
3. التنمية المستدامة كبديل تنموي للجزائر وطرق تفعيلها

1. نبذة عن قدرات الاقتصاد الجزائري وأهم معوقاته.

تعد الجزائر أو ما تسمى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من أكبر البلاد في القارة الإفريقية مساحةً، كما أن ترتيبها الدولة العاشرة عالمياً من حيث كبر مساحتها، وهي عضو بالغ الأهمية في إتحاد المغرب العربي، فهي من أحد مؤسسيه، وهي أيضاً عضو في جامعة الدول العربية، الإتحاد الإفريقي، ومنظمة الأمم المتحدة منذ إستقلالها، والأوبك، كما تعد عضواً في المؤسسات العالمية والإقليمية. وتم إطلاق لقب بلد المليون ونصف شهيد على الجزائر، وذلك نسبةً إلى الشهداء الذين رووا بدمائهم أرض هذه البلاد أثناء ثورة التحرير الوطني التي إستمرت لـــ 7 سنوات ونصف، كما تعتبر مناطق الشمال أكثر المناطق المأهولة بالسكان وذلك لقربها من الساحل ولمناخها المعتدل وأراضيها الخصبة، ويدين أغلب سكان الجزائر بالإسلام حسب الدستور الجزائري (اقتصاد الجزائر، 2019، https://mawdoo3.com).

يشتملُ التّقسيم الإداري للجزائر على 48 ولاية، و553 دائرة، و1541 بلدية، ويتمركز أغلب سُكّان الجمهوريّة في شمال البلاد والتي تُمثل فقط 17% من المساحة الكُلّيّة؛ وذلك لوجود الساحل شمالاً، وبلغ عدد السُّكّان **41,2** مليون نسمة وفقاً لتقديرات فيفري عام 2019.

مناخ الجزائر يسود المناخ المتوسطي شمال الجزائر، حيث يكون الشتاء معتدلاً وممطراً نسبياً، بينما تكون الأمطار في مناطق الهضاب أقل نسبةً مما في الشمال، وشتاؤها بارد جداً قد يصل إلى أقل من الصفر، بينما يكون صيفها جافاً وحاراً، ويسود المناخ الصحراوي المناطق الجنوبية من البلاد حيث تصل الحرارة في الصيف فوق 50درجة مئوية، وتسقط الأمطار الموسمية في فصل الشتاء.

تستخدم الجزائر عملة الدينار كعملةٍ أساسيةٍ للبلاد كما يعد الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد ويعتنقه معظم السكان بنسبةٍ تصل إلى 99,99%، كما يستخدم الجزائريون اللغة العربية واللغة الأمازيغية كلغةٍ رسميةٍ لهم (معلومات مهمة عن الجزائر، 2019،https://mawdoo3.com)

بعض المعوقات التي تهدد الاقتصاد الوطني والتي تشمل كل من:

1.1. اثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

يُجمع جل الخبراء والمختصين على أن الجزائر توجد في مفترق الطرق رغم تحقيقها للتوازنات الاقتصادية الكلية بعد تطبيقها برنامج التعديل الهيكلي منذ عام 1994 تحت إشراف الصندوق النقدي الدولي، وهي تتأرجح بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد الصاعد.

إذا ما أردنا تحديد مصطلح الصدمة النفطية فلا يوجد أدق عبارة لتفسير هذا المصطلح كعبارة الانهيار الكبير في أسعار البترول في السوق العالمية.

1.1.1. آثار الصدمة النفطية لسنة 1986 على الجزائر

لقد كانت أهداف المخطط الخماسي (1985–1989)، ترمي إلى دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان، والتحكم في التوازنات الخارجية وعليه تم تخصيص مبلغ قدره 550 مليار دينار جزائري للاستثمارات في هذا المخطط، أما نسبة النمو التي كانت متوقعة باستثناء المحروقات هي 7%، وإنشاء180.000 منصب شغل عمل سنويا، وتخفيض حجم الديون وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، لكن الظروف السيئة منذ سنة 1985، قد أثرت سلبا على توقعات هذا المخطط نتيجة لانخفاض الإيرادات البترولية بمقدار 20بالمائة بسبب انهيار أسعار البترول التي انخفضت من 60% إلى 70%، مما أصبحت الجزائر عاجزة عن تمويل مشاريعها التنموية.

فالصدمة البترولية سنة 1986 كشفت عن هشاشة وضعف المنظومة الإقتصادية في الجزائر بحيث أصبتها إختلالات هيكلية سواء في الميزان التجاري أوفي ميزان المدفوعات، حيث وصل حجم التضخم إلى 42%، وانخفضت طاقة المصانع إلى ما دون 50%، كما تدهورت المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية، من حيث ضعف الجهاز الإنتاجي كما وكيفا وأصيب الإقتصاد الجزائري بحالة من الإنكماش والركود الإقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الإقتصادي سنتي 1986 و1987 إلى معدل 1% بعدما كان 3.5% في سنة 1985، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0.4%، مع انخفاض الإستثمار بـــ4.2%، وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 159.6%، وهبوط الواردات بنسبة 16.4%، وانخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122 ألف إلى 74ألف منصبا أي بنسبة 40 بالمائة.

كما أدى إلى ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة منه المديونية الخارجية، بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8.27% سنة 1986 إلى 21.7% سنة 1991، مما كان له الأثر السلبي على مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية والعجز الموازني آنذاك، كما انهارت عوائد الصادرات بأكثر من 42,13% ووصلت إلى 7.430 مليار دولار سنة 1986.

أما العملة المحلية فعرفت أيضا تدهورا في قيمتها خاصة وأن سعر الصرف كان يحدد إداريا أثناء فترة الثمانينات، حيث ارتفع سعر الصرف من 1دولار =4,31 دينار سنة 1981 إلى 7.60 دينار سنة 1989. كما تميزت هذه الفترة بظهور سوق موازية للعملات الأجنبية، فاق سعر صرف الدينار بها نظيره في السوق الرسمية، إضافة إلى إنخفاض الإحتياطيات من الصرف الأجنبي بنسبة 66% ما بين سنتي 1985 و1989 ما زاد من الضغط على قيمة الدينار الجزائري.

إن التذبذب في سوق النفط في سنة 1986 زاد من المديونية الخارجية الشيء الذي ساهم في إعادة جدولة الديون الخارجية مع المؤسسات المالية الدولية سنة 1995، والتي أدت إلى تقليص معدلات الاستثمار، حيث كانت إيرادات الجزائر تقدر بـــ12 مليار دولار أما نسبة خدمة الدين فقدرت ب86% ويعد هذا من بين الأسباب التي خفضت الاستثمار، وهذا ما أدى إلى تذبذب في معدلات النمو (آثار الصدمة النفطية،2017، http://www.maspolitiques.com).

2.1.1. آثار الصدمة النفطية لسنة 1998 على الجزائر

أدى انخفاض أسعار البترول خلال سنة 1998 إلى ضعف ميزان المدفوعات وعجز في حساب رأس المال وبالتالي تطبيق مجال الاستدانة الخارجية، مما أدى إلى فقدان الاحتياطي الدولي وبالتالي زيادة الضغط على الدينار مما دفع بالسلطات إلى الإبقاء على سعر فائدة مرتفع مع عدم التدخل عند انخفاض الدينار. كما أدى هذا التراجع الكبير في أسعار البترول إلى انخفاض الإيرادات النفطية لتصل إلى 46 مليون دولار بدلا من 50 مليون دولار لسنة 1997، ومن ثم إلى حدوث انخفاض كبير في الإيرادات العامة يقدر بـــ 2.871 مليون دولار لتصل إلى 13.181مليون دولار مقابل 16.057 مليون دولار سنة 1997، في المقابل بلغت النفقات 15.027 مليون دولار مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدر بـــ 1.849 مليون دولار، بلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بـــ 3.89%.

وقد شهدت الصادرات انخفاضا بحوالي 34% عما كانت عليه سنة 1997، ويعود هذا الانخفاض خاصة إلى هبوط قيمة الصادرات النفطية نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط، أما الواردات فقد واصلت اتجاهها التصاعدي منذ سنة 1995 رغم الجهود لتقليصها، فارتفعت بنسبة 10.9% خلال سنة 1998.

فانخفاض الصادرات وارتفاع الواردات أثر على الميزان التجاري، بحيث تقلص فائض الميزان التجاري بنسبة 82% سنة 1998 مقارنة بسنة1997.

إن الوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي تميز بالعجز انعكس على مستوى الاحتياطات الرسمية، حيث انخفضت خلال سنة 1998 بحوالي 15% ومن تم تراجعت تغطية هذه الأخيرة للواردات لتصل إلى 2,9%مقابل 11,9% سنة 1997.

3.1.1. آثار الصدمة النفطية لسنة 2008م على الجزائر

تزامن الإنخفاض الكبير في أسعار البترول سنة 2008 مع الأزمة المالية العالمية التي مست معظم الدول، بحيث تأثر الإقتصاد الجزائري بذلك، ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات بمعدل46,60%حيث قدرت خلال السداسي الأول لسنة 2009 بـــ 20,7 مليار دولار مقابل 38,6 مليار دولار تم تحقيقها في نفس الفترة لسنة 2008، في المقابل استمرت الواردات في الإرتفاع حيث بلغت قيمتها 19,7 مليار دولار مقابل 18,9 مليار دولار للسداسي الأول لسنة 2008 أي بمعدل 4,04% وترتب على ذلك تراجع فائض الميزان التجاري إلى المليار دولار في نهاية جوان 2009 بعدما وصل إلى 19,75 مليار دولار لنفس الفترة سنة 2008.

أما معدل النمو فقد قدر سنة 2009 بنسبة 2,2% حسب تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الإقتصادية العالمية، والذي يعتبر مستوى غير كاف لإمتصاص البطالة وتنفيذ مختلف البرامج المسطرة، أما الواردات الجزائرية فقد ارتفعت إلى حوالي 38 مليار دولار سنة 2008 بسبب زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية ومن مظاهر ذلك:

ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـــ 8,6%، ارتفاع أسعار المواد الزراعية بـــ 4,1%، ارتفاع المنتجات الغذائية الصناعية بـــ 13,5% (آثار الصدمة النفطية،2017، http://www.maspolitiques.com).

2.1. واقع الاقتصاد الجزائري

إن ضعف مرونة الهياكل الاقتصادية يجعل المحيط الدولي يهدد بشكل مخيف البلدان التي تعتمد على تصدير مادة واحدة مثل الجزائر، وزيادة على ذلك فإن الرغبة الكبيرة في تسوية أي مشكل باللجوء إلى الخارج نجم عنه ليس فقط كبح كل نية للبحث عن حلول بواسطة الوسائل المحلية،، بل التهديم التدريجي لقدرات إعادة إنتاج وتجديد النسيج الاقتصادي والاجتماعي، فالوضعية التي ينحصر فيها القطاع الصناعي منذ عدة سنوات تحدث تباينا في مدى الرضا عن مستوى النمو المحقق والذي يعتبر غير كافيا لإنعاش إنشاء مناصب العمل، ويُساهم هذا القطاع بنسبة تزداد ضآلة في القيمة المضافة الشاملة، وبالإضافة إلى ذلك يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بما يلي:

- غياب سياسة صناعية قائمة على رؤية متوسطة وبعيدة المدى.
- مستوى استثمار ضئيل جدا في القطاع العمومي مقارنة بالتجديدات الحتمية والعصرنة وتأهيل التجهيزات والمنشآت.

وفي قطاع الفلاحة فعدم الاستعمال العقلاني للموارد والوسائل المعبأة خاصة في ميدان السوق وتنظيم التجارة وقدرات تحويل المنتوجات الزراعية، والخدمات المقدمة للمزارعين مازالت تعيق مسار التكامل. وعلى مستوى قطاع الري يُلاحظ أنه بالإضافة إلى الأسباب الطبيعية فإن وضعية ندرة الماء هي أيضا نتيجة ضعف القدرات الحقيقية لتعبئة المياه (نقص عدد السدود، آجال طويلة جدا في بناء السدود ووسائل تحويل المياه، تسيير سيئ في توزيع المياه، عدم تكييف طرق ومنظومات تسيير المياه).

إذن فإن الاقتصاد الجزائري في حاجة إلى تعزيز تماسكه الإقليمي وامتداداته الإستراتيجية، وتتطلب عصرنة الاقتصاد الجزائري التكفل بعصرنة منشآته القاعدية ووسائل الاتصال وعصرنة وسائل النقل، حيث تتمثل خلفيات الرهانات في انشغال قوي بالنسبة لمكانة الجزائر داخل العولمة، وتتطلب آفاق منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ثورة حقيقية في منظومات الإنتاج والتوزيع والتسيير والإدارة والحكم، كما يتطلب التغيير أيضا تدخل الهيئة القانونية بطرق متعددة.

وتفرض العولمة ذاتها كحتمية لا مفر منها، في حين أن قدرات الاقتصاد الوطني في مجال التكيف والانفتاح تعاني من عدة نقائص سواء بسبب التأخير الهام المسجل في عدد كبير من القطاعات الحساسة مثل المواصلات السلكية واللاسلكية والقطاع المصرفي وسوق رؤوس الأموال وقطاع النقل بجميع فروعه... كما يبدو انعدام وجود إستراتيجية في المجال الاقتصادي، حيث يحمل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والبحث عن أسواق جديدة في طياته شروطا في شكل قيود لم يتهيأ الاقتصاد الوطني لمواجهتها (كنفوش، 2004-2005، ص. ص. 35-37)

قدر سعر التوازن في الجزائر بـــ 100 دولار وسعر مرجعي بـــ 37 دولار للبرميل، وتتأثر الجزائر بسعر 80 دولار على المدى المتوسط، مع تسجيل عجز في الميزانية لسنة 2015، حيث تقدر الهيئات الدولية حاجة الجزائر لتحقق فائض ايجابي بحوالي 110 دولار للبرميل.

إن قانون المالية في الجزائر يقوم في الحقيقة على سعر 80 دولار للبرميل، وأن السعر المرجعي المقدر ب 37 دولار هو سعر إعداد مشروع الميزانية من دون احتساب العجز المسجل في نهاية كل سنة مالية، والذي يتم تغطيته من طرف صندوق ضبط الإيرادات المحول من الجباية البترولية. وأوضح أحمد بن بيتور، أول رئيس حكومة في عهد الرئيس بوتفليقة. أن ثلثي مصاريف ميزانية التسيير حاليا صارت تغطى من الجباية البترولية. وأكد بن بيتور أن حجم صادرات الجزائر في تراجع منذ 2006، وقال صادرات 2013 تساوي 63 % من صادرات 2006، لكن خلال هذه الفترة كانت الأسعار هي التي تغطي تراجع حجم الصادرات. وقال " حاليا هناك انخفاضات للصادرات والأسعار يقابلها تزايد في النفقات والمصاريف ".

ويرجح وزير الحكومة الأسبق انخفاض الإنتاج إلى ارتفاع الاستهلاك المحلي ما تسبب في تراجع الصادرات، وخاصة أن الشركات الأجنبية توقعت اكتشافات جديدة، لكنها كانت أقل من التوقعات المحسوبة فكان فيه ضغط على الإنتاج وضعف في صيانة الحقول المنتجة، وأوضح أن حجم المحروقات المصدرة ما بين 2006 و2013 تراجع بـــ 37 بالمائة، وهذه نسبة كبيرة وأضاف " هنا نعود لنؤكد مرة أخرى على معضلة الاقتصاد الجزائري المبني كلية على المحروقات، لأن 70 % من الميزانية كلها محول من الجباية البترولية ". وتوقع بن بيتور أن لا يصمد صندوق ضبط الإيرادات كثيرا، نظرا لما سبق ذكره. وذكر في هذا الصدد " صندوق ضبط الإيرادات كم سيصمد 2 أو3 سنوات على الأكثر " وأضاف " أكثر من عامين صعب أن يصمد" وتابع " ابتداء من سنة 2017 ستبدأ مشاكل حقيقية كبرى في تغطية مصاريف الدولة " (الموسوي، 2015، ص. ص.23-24)

3.1. المعوقات الأساسية للاقتصاد الجزائري

في الوقت الذي شرعت الحكومة الجزائرية في التحضير لعقد اقتصادي واجتماعي، بين الشركاء الاجتماعيين والجهاز التنفيذي حول الخيارات الاقتصادية الكبرى للبلاد، وطبعا حول السياسة الاجتماعية التي سيتم تطبيقها، أصدر البنك الدولي وجهة نظره حول حالة الاقتصاد الجزائري وحدد خبراءه خمس نقاط يرونها معوقات أساسية للاقتصاد الجزائري وهي :

- القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات غير ديناميكية.
- إنتاجية عامل العمل مثله مثل رأس المال ضعيفة جد ا (الأضعف بين بلدان المتوسط).
- الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل قوي جد ا بأداء قطاع المحروقات، وهو القطاع الذي يتميز بعدم الاستقرار.
- التمويل بواسطة البنوك العمومية (بأوامر من الدولة) للشركات العمومية التي تتميز بأداء ضعيف، تحرم شركات القطاع الخاص والقطاعات الأخرى من الموارد المالية (القروض: تذهب إلى المؤسسات العمومية ضعيفة الأداء وليس للشركات الخاصة التي تحتاج لهذه القروض).
- الاقتصاد الجزائري يتميز بمناخ أعمال سيئ: بيروقراطية، صعوبة الحصول على العقار الصناعي، ثقل الإجراءات الجمركية، عدم فعالية نظام الاتصالات، بيروقراطية البنوك... بالنظر إلى هذه المعوقات، فإن البنك الدولي توصل إلى أن تسيير الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط مسألة جد صعبة، ومنه فإن البنك الدولي يرى بأن التحدي الذي يجب رفعه خلال السنوات القادمة يقوم على الأخذ بعين الاعتبار هشاشة مداخيل الميزانية المتأتية من المحروقات بسبب عدم استقرار أسواق النفط العالمية، إلى جانب انفجار النفقات العمومية الذي يجب أن تواجهه الجزائر بسبب الارتفاع المنتظر للطلب الاجتماعي.

وبصيغة أخرى وفي حال أسواق النفط العالمية والاستنفاد التدريجي للاحتياطات، فإن الجزائر ستجد نفسه عاجزة عن مواجهة الاحتياجات الداخلية (شتوف، 2008، ص. ص. 10-11)

2. الإشكالية البيئية في الجزائر

يمكن التعرف على مكونات إشكالية البيئة في الجزائر من عدة زوايا نعالج ذلك على النحو التالي:

1.2. تعريف مصطلح التلوث

يعد التلوث من المشاكل الكبيرة التي يواجهها الإنسان المعاصر، وهي بحاجة إلى تظافر الجهود كافة لمعالجتها والحد منها، ومما يزيد المشكلة تعقيداً إن للإنسان نفسه الدور الواضح في زيادة خطورتها من خلال نشاطاته المختلفة التي أصبحت تهدد الحياة البشرية، فضلاً عن تأثيرها في الكائنات الحية الأخرى مما يحدث تغيرا في التوازن الطبيعي للبيئة.

ليس هناك تعريف عام مقبول للتلوث ولكن معظم التعاريف تشمل المفاهيم التالية:

عرف التلوث بأنه التغير الحاصل في الخواص الفيزيائية والكيمائية والبيولوجية للهواء أو التربة أو الماء، ويترتب عليه ضرراً بحياة الإنسان في مجال نشاطه اليومي والصناعي والزراعي مسبباً الضرر والتلف لمصادر البيئة الطبيعية.

كما عرف التلوث البيئي بأنه التغيرات غير المرغوبة التي تحصل في محيطنا، أهمها التي تنتج من نشاطات الإنسان، ومن خلال التأثيرات المباشرة وغير المباشرة في تغير شكل الطاقة ومستويات الإشعاع والبيئة الكيمائية والطبيعية للكائن الحي. وهذه التغيرات سوف تؤثر بصورة مباشرة في الإنسان أومن خلال تزويده بالماء والزراعة والمنتجات الحية أو المواد الطبيعية أو الممتلكات.

كما عرف التلوث البيئي بأنه كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية والذي لا تستطيع الأنظمة البيئية استيعابه من دون أن يختل توازنها، والتلوث لهذا المعنى متنوع المسببات بيولوجياً أو كيميائياً أو فيزيائيا، مما يسبب في انتشار الملوثات وبنسب مختلفة في الهواء والماء والتربة.

ويعرف التلوث أيضا انه إفساد المكونات البيئية حيث تتحول هذه المكونات من عناصر مفيدة إلى عناصر ضارة (ملوثات) مما يفقدها الكثير من دورها في صنع الحياة، حيث تتحول عناصر أي نظام أيكلوجي إلى ملوثات اذا ما فقدت كثير من صفاتها أو كمياتها (بالزيادة والنقصان) التي خلقت لها بحيث تصبح في صورتها الجديدة عنصراً ملوثاً للبيئة (ازهار، 2011، ص.5)

2.2. أنواع التلوث البيئي

يمكن تقسيم انواع التلوث إلى التلوث المادي والتلوث غير المادي أي المعنوي

1.2.2.التلوث المادي

حسب طبيعة الوسط: يصنف التلوث البيئي حسب الوسط الطبيعي إلى ثلاث أنواع هي:

1) التلوث الهوائي

يستطيع الإنسان البقاء دون طعام لعدة أيام ولكنه لا يستطيع الاستغناء عن الهواء إلا لدقائق معدودة، وبالتالي يجب أن يكون الهواء صالحاً للاستنشاق ولا يحتوي على ملوثات من شأنها أن تسبب ضرراً بالصحة العامة سواء على المدى القريب أو البعيد، يحتاج الإنسان الطبيعي إلى كمية من الهواء تتجاوز 15 كيلوغرام في اليوم الواحد بمعدل عشر غرامات تقريبا في الدقيقة الواحدة، مما يؤكد أن الهواء الذي يحتاجه الإنسان يتجاوز من حيث الكمية ما يستهلكه من كل العناصر الغذائية الأخرى، فيعتبر تلوث الهواء من أقدم المشاكل البيئية التي عرفها الإنسان حيث أن مصادره متعددة، وقد بدأت مشاركة الإنسان في التلوث الهوائي بالظهور منذ أن بدأ الإنسان باستخدام النار في حياته اليومية للطهي وللتدفئة وغيرها، ولم يبدأ تلوث الهواء ليصبح مشكلة إلا عندما زاد اتجاه الإنسانية إلى الإقامة والعيش في المدن واتساع المجالات التي أصبح فيها احتراق الوقود ضرورة معيشية، ومنذ ذلك الحين ما زالت هذه القضية في تفاقم مستمر (بوزغاية، 2008، ص.43)

2) التلوث المائي

يعد الماء ثاني عنصر أهمية بعد الهواء، ليس من حيث الاستغناء عنه بل بعدم قدرة الكائن الحي على البقاء بدونه لفترة أطول، فالماء كنظام بيئي يتمتع بنظام التنقية الذاتية، فالبحيرات مثلا تقوم فيها كائنات مثل البكتيريا بتحليل فضلات وجثث الكائنات المائية كالأسماك الميتة لتتغذى عليها فتحافظ على نقائها، لكن بسبب إلقاء الإنسان بعض المواد المصنعة الكيماوية والمعدنية غير القابلة للتحلل البكتيري، تتراكم وتغير مع الوقت من خصائص الماء الطبيعية (اللون، الذوق، الرائحة) فتنخفض قدرته كوسط حي، فالتلوث المائي هو كل استبدال وتغير في نوعية الماء، بإدخال مواد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الإنسان، فيختل نظامه الايكولوجي وتقل قدرته على أداء دوره الطبيعي.

3) التلوث الترابي

تتعرض التربة الزراعية لعدة مصادر للتلوث منها:

- التلوث من النشاط الزراعي: تتلوث التربة الزراعية بالمركبات العضوية والمعدنية الموجودة في الأسمدة والمبيدات التي أصبح النشاط الزراعي يصرف في استخدامها لتحسين الإنتاج الزراعي، والقضاء على الآفات الزراعية، فتتركز في التربة والهواء وتتسرب للموارد المائية وتنتقل عبر المنتجات النباتية والحيوانية الملوثة بها للمستهلك، فتعرض حياته للخطر.
- التلوث بالنفايات المنزلية والصناعية: التي تضاعفت كمياتها نتيجة لزيادة السكان والنشاط الصناعي، وتنوع منتجاته غير القابلة للتحلل مثل البلاستيك والمخلفات الكيماوية.

الشكل 2: مخطط بياني لأنواع التلوث

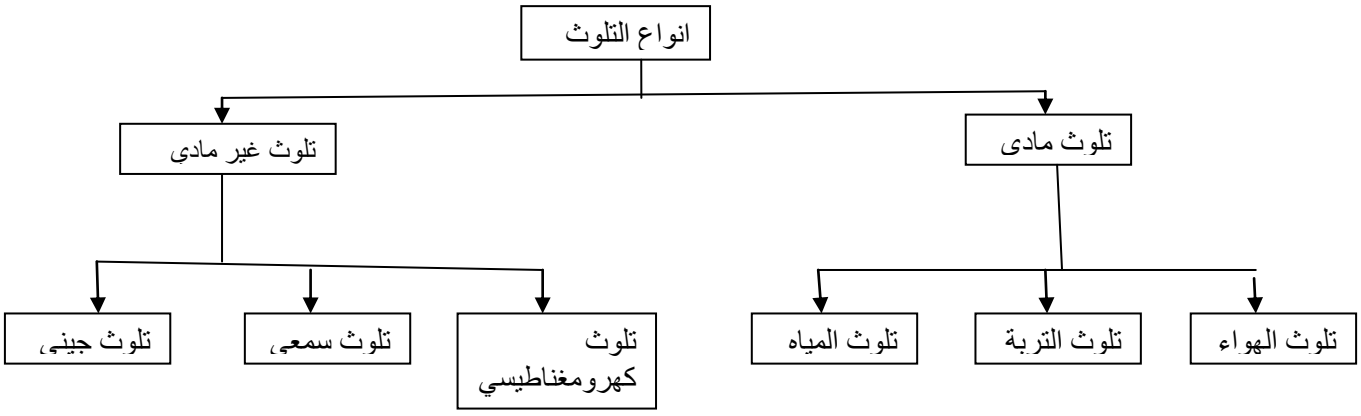

2.2.2. التلوث غير المادي

نجد فيه أصناف ومن ضمنها ما يلي:

1) التلوث الضوضائي

هي انبعاث الأصوات التي تفوق القدرة الطبيعية لتحمل الإنسان(75 ديسبيل) من المصانع ووسائل النقل ووسائل البث السمعي..الخ، حيث بات التلوث السمعي سمة العصر الحالي فيصيب الإنسان بالإرهاق

والقلق والصداع واختلال قدرة التركيز وأمراض عضوية، حينما تفوق شدة الصوت 150 ديسبيل نتيجة للنزيف الدماغي والكبدي والسكتة القلبية، من بين مصادر هذه الأصوات الطائرات النفاثة والكونكورد ومنصات إطلا ق الصواريخ....الخ التي تفوق شدة صوتها 150 ديسبيل.

2) التلوث الجيني أو الوراثي

شهد القرن الماضي ثورة علمية وصناعية شملت كافة ا لمجالات التي أسهمت في رفع وتحسين مستوى معيشة سكان الأرض، ومن بين هده العلوم الهندسة الوراثية التي ساهمت منذ مطلع القرن 20 في تحسين نوعية وكمية الإنتاج الزراعي، وأوجدت أصنافا من النباتات والحيوانات المعدلة جينيا المتأقلمة مع الظروف المناخية لغير بيئاتها الطبيعية، وأسهم في دعم الطلب العالمي للغداء والمجهود الإنساني الدولي في مجال المساعدات الإنسانية للشعوب التي تتعرض للمجاعة والكوارث الطبيعية، لكن في المقابل تم القضاء على الأصناف المحلية والطبيعية، فإدخال أي صنف معدل جينيا لبيئة جديدة يستلزم القيام بعدة تعديلات وتغييرات في خصائص الوسط كالتربة مما يلاءم الصنف المعدل ولا يتلاءم والصنف المحلي الذي يتطلب ظروفا طبيعية مختلفة فيتدهور إنتاجه وقدرته على البقاء.

ولهذا السبب خسرت البشرية حسب تقديرات علماء النبات حوالي 75 من الأصناف النباتية مند بداية القرن العشرين، كل هذا أثار مخاوف العلماء ومناداتهم للاهتمام بالأصناف المحلية والبرية وتطويرها دون المساس ببيئاتها الطبيعية، قبل أن يجد العالم نفسه يقتصر إنتاجه واستهلاكه على أصناف محدودة من النباتات المعدة خصيصا للتجارة العالمية، وأيضا المنتجات الغذائية الصادرة عن الأصناف المعدلة وراثيا غالبا ما يتطلب نموها استخدام مواد كيماوية وعضوية، كالمبيدات والأسمدة وهرمونات لزيادة وتحسين إنتاجيتها، فتنتقل للمستهلك مسببة له مشاكل صحية واختلال هرموني للجنسين، مما جعل المستهلك في الدول المتقدمة يسعى للبحث عن مصادر الغذاء من الأصناف الطبيعية.

3) التلوث الصحي والغذائي

ينجم عن سوء التخلص من المخلفات الطبية المحتوية على أمراض وفيروسات وبكتيريا خطيرة ومواد سامة ومشعة، مما يشكل تهديدا خطيرا للصحة العامة بانتشار الأوبئة المتسربة من المخابر، والأسلوب الغذائي العصري للمستهلك المعاصر المعتمد خصوصا على الوجبات السريعة الخفيفة المعدة سلفا والمشبعة بالدهون والسكريات، والناتجة خاصة من الأصناف المعدلة جنسيا، والداخلة في تعليبها واستعمالها مواد معدنية وبلاستكية تفرز فيها عناصر خطيرة.

حسب حدود أثار التلوث يمكن ذكر الأنواع التالية:

1. التلوث عابر الحدود: الذي يكون مصدره إحدى البلدان لكن أثاره عابرة للحدود الدولية لإقليم دولة ثانية أو أكثر بانتقالها عبر المياه المشتركة والتيارات الهوائية والمنتجات الزراعية...الخ
2. التلوث العابر للوطن: الذي يحدث في إقليم إحدى الدول لكن أثاره تمتد لمناطق غير تابعة لأي دولة كأعالي البحار وهي المياه البحرية الغير التابعة لأي دولة والطبقات العليا للهواء.

3. التلوث المحلي والداخلي: هو الذي لا تتعدى مصادره وأثار أضراره الحدود الوطنية للدولة المصدر، لكن هدا ليعني ترك هده الدولة دون مساعدة دولية إذا لم تكن تتوفر على الموارد والإمكانيات الكافية لذلك، بسبب عدم اعتراف التلوث بالحدود السياسية، لأن البيئة نظام واحد متصل لوجود ما يربط ذلك كالتيارات الهوائية والمائية وهجرة الحيوانات الموسمية كالطيور من مكان لآخر، فينتشر التلوث، وما تخوف العالم حاليا من انتشار(وباء أنفلونزا الطيور) إلا مثال على ذلك (بوشوك، 2008، ص.36).

الجدول 1: تبعات التلوث على صحة الإنسان

نوع التلوث	آثاره على صحة الانسان
ثاني اوكسيد الكربون	غاز مهيج يتسبب في ازمات تنفسية عند الاشخاص المصابين بالربو وفي عسر تنفسي عند الاطفال
احادي اكسيد الكربون	يرتبط بجزيئات الخضاب الدموي مما يؤدي الى نقص ايصال الاوكسيجين الى الجهاز العصبي ويعتبر غازا ساما ومميتا في حالة التعرض لجرعات كبيرة منه
الديوكسين	تؤثر على الجهاز المناعي والعصبي والهرموني وتسبب السرطان
الجزيئات العالقة	تتسرب الجزيئات الدقيقة داخل المسالك التنفسية ويمكنها ان تحمل مواد سامة او مسببة للسرطان
المعادن الثقيلة	– الرصاص يعرقل تكون الخضاب الدموي ويؤثر على الجهاز العصبي – الكادسيوم يسبب اضطرابات هضمية ودموية وكلوية وقد يؤدي الى الموت احيانا – النيكل يسبب التهابات المسالك التنفسية – الزرنيخ يعتبر سما للخلايا ويصيب اعضاء الجهاز الهضمي وخاصة الكبد

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الالكتروني

https://www.google.fr/search

3.2.أسباب التلوث البيئي في الجزائر

تعددت أسباب التلوث البيئي وتدهور الإطار المعيشي في الجزائر نذكر منها:

- **مراحل التنمية الإقتصادية**

تبنت الجزائر خلال السنوات التي تلت الاستقلال نموذجا للتنمية الإقتصادية ترتكز على التخطيط المركزي، وعلى برامج واسعة للتنمية الصناعية، ولقد ساعد على ذلك إرتفاع أسعار البترول خلال السنوات 1972و1974 وبالتالي إرتكزت الأهداف على الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية، إن الإسراع في تنفيذ خيار التنمية المبني على تكثيف إستغلال الموارد الطبيعية خاصة في ميادين المحروقات والفلاحة والصيد البحري والغابات، والدور المركزي للقطاع العمومي المفتقر لنظام ترشيد إقتصادي وإيكولوجي، قد سمح فعليا بإحراز نتائج حسنة في نوعية حياة المواطنين الجزائريين، لكن كان ذلك على حساب البيئة التي كلفها إختلال في توازنها واستغلال الموارد

الطبيعية والزراعية بشكل مفرط وكثيف، والنمو العمراني السريع في المناطق الساحلية تسبب في ظهور أنواع كثيرة من التلوث، وقد كان تقرير البنك العالمي حول الجزائر الصادر في أوت 1989 حول السياق الإقتصادي والإجتماعي قد حمل أول عناصر التفاعل بين السكان والبيئة في الجزائر، إذ أن تدهور الأوساط الطبيعية وتلوث المياه والساحل البحري والهواء وتراكم النفايات السامة على مستوى المنشآت الصناعية وتعميم المزابل الغير المراقبة، أصبحت في منتصف الثمانينات حقائق مقلقة.

- **الإصلاحات الإقتصادية التي تمت في التسعينات**

بدأت المشاكل البيئية تتفاقم حدتها حيث أن تطبيق برامج التعديل الهيكلي سواء على مستوى ميزانية الدولة أو على مستوى المنشآت، وقد تجلت هذه الآثار بشكل خاص في خفض ميزانيات التسيير والتجهيز وإيقاف برامج الأشغال الكبرى، التي ساهمت في فك العزلة على المناطق ومكافحة التصحر وإهمال التخطيط، لا سيما في ما يتعلق بالتهيئة العمرانية، أما على مستوى المنشآت فالمشاكل المالية التي واجهتها إستحالة تحمل التكاليف الضرورية للتقليص من التلوث، وقد ضاعفت هذه الأوضاع بالطبع من التدهور والإتلاف التي تعانيه البيئة من الموارد غير المتجددة.

- **إتلاف الموارد الطبيعية**

1) استغلال الأراضي: يتجلى شغل الأراضي بشكل تدريجي من الشمال إلى الجنوب حسب الآتي:
   - 87 %من التراب الوطني يتألف من مناطق صحراوية واسعة غير منتجة ؛
   - 9%من الأراضي السهبية مع تربة طبيعية هزيلة وغطاء نباتي ضعيف يخضع لعملية التصحر؛
   - 4%من الأراضي تتألف من الجبال والسهوب والهضاب.

من خلال هذه المجموعة المختلفة فإن الأراضي التي باستطاعتها السماح بقيام نشاط فلاحي أو لوجود غطاء نباتي لا تساوي سوى 40 مليون هكتار شمال الجزائر، وهي المنطقة التي ترتكز فيها أهم الموارد البيولوجية للبلد.

2) تدهور مريب للأراضي: إن تدهور الأراضي في الجزائر يعد ظاهرة خطيرة تشمل جزءا كبيرا من الأراضي الزراعية والمراعي السهبية الذي سببها الإنجراف.
3) الإنجراف المائي : يشكل الإنجراف المائي الذي تظهر أثاره في التضاريس الجبلية والمنحدرات الخفيفة والسطوح المائلة أحد أكبر العوامل الطبيعية لتدهور الأراضي التلية.
4) التلوث الحضري: إن تلوث الجوفي المناطق الحضرية تتسبب فيه أساسا حركة مرور السيارات وحرق النفايات الصلبة، وتبين النتائج الرئيسية التي أفضت إليها الأبحاث أن تلوث الهواء بأكسيد الأزوت والمحروقات يعود مصدره أساسا إلى السيارات، وفعلا فإن معدلات التغير اليومي لهذين الملوثين تبين مدى إشتداد حدة التلوث في أوقات اكتظاظ الطرق والشوارع بالسيارات بين الساعة السابعة والتاسعة في الصبح والساعة السادسة والثامنة في المساء.

وقد تم تقدير الإنبعاثات الغازية إستنادا إلى المعطيات المتعلقة بحظيرة السيارات وكميات الوقود المسوقة في كل ولاية، والملوثات المقصودة في تلك التقديرات هي أكسيدات الأزوت الكربونCO_2، والمكونات العضوية المتطايرة الميثانية، وهذه الإنبعاثات التلوثية تتأتى من حظيرة السيارات الوطنية، معظم هذه الحظيرة تتوزعه ولايات الشمال مع كثافة أشد في ناحية الوسط فمدينة الجزائر والمناطق المجاورة لها البليدة، تيبازة، بومرداس، البويرة، المدية تستحوذ وحدها على نسبة % 40 من الحظيرة الوطنية.

5) التلوث الصناعي: الصناعة هي المسؤولة بقصد كبير في مجموع التلوث الحاصل على المستوى الوطني والذي تتسبب فيه بصورة خاصة الصناعات البيتروكيماوية والكيميائية، وتحويل المعادن والصناعات الحديدية ومعظم الصناعات الملوثة تقع حول المراكز الحضرية الكبرى مثل الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة، ومن ناحية أخرى فإن الجزء الأكبر من النمو الصناعي قد تطور في غضون الستينات والسبعينات، لذلك أصبح باليا، وبالتالي ملوثا ومعظم هذه الصناعات غير مزودة بتكنولوجيا تسمح بمراقبة التلوث وأهم مظاهر التلوث الصناعي هي تلك التي تتعلق بالمياه والتي تتسبب فيها مصارف مياه المصانع وتلوث الجو الناجم عن مادة ديوكسيد الكبريت (عوينان، 2008، ص.102).

3. التنمية المستدامة كبديل تنموي للجزائر وسبل تفعيلها

لعل انضمام الجزائر إلى بعض الهيئات والمنظمات العالمية لحماية البيئة والتي من ضمنها نجد كل من منظمة السلام الأخضر وجمعية الأمم المتحدة للبيئة، كان لها تأثير ايجابي على تسريع ومواكبة منظور حماية البيئة ومصالح الأجيال المستقبلية في الجزائر.

1.3. مفهوم التنمية المستدامة

لقد تم التطرق لأول مرة بشكل رسمي إلى مفهوم التنمية المستدامة سنة 1987 من خلال لجنة براتلند، التي عرفتها بأنها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، فهي مجموعة من السياسات والأنشطة الموجهة نحو المستقبل.

فالتنمية المستدامة، ليست نقلة واحدة، ولكنها عملية مستمرة تمكن جميع أفراد المجتمع من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجني ثمارها الجيل الحاضر كما تجني ثمارها الأجيال القادمة.

وبذلك تأكد أن عبارة "التنمية المستدامة" لا تقتصر فحسب على التنمية الاقتصادية، بل تتعداها، تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا تستلزم منهجا متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة تشكل الركائز للتنمية المستدامة، ونجد أن منطقة التقاطع عند المركز تمثل رفاهية الإنسان (بربيش، 15 –16 نوفمبر 2011، ص.3)

2.3. خصائص التنمية المستدامة

من بين الخصائص التي يمكننا استنتاجها من التعاريف السابقة ما يلي:

- التنمية المستدامة هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها أي تراعي على توفير حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية.
- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية التقليدية على اعتبار أنّ الأبعاد المكونة لها أكثر تداخلا وأكثر تعقيدا، فهي عبارة عن عملية متعدّدة ومترابطة الأبعاد، تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحماية للبيئة، حيث من شدّة تداخل أبعادها لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر.
- تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، والعمل على التوزيع العادل للموارد والثروة على مختلف فئات المجتمع.
- الإدارة الواعية والاستغلال العقلاني للموارد المتاحة من أجل المحافظة على البيئة وحمايتها.
- تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري فالإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها.
- التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق متطلبات شرائح المجتمع الأكثر فقرا من عمل وغذاء وتعليم والصحة والتقليل من معدّلات الفقر على المستوى العالمي.
- تحاول التنمية المستدامة، تطوير الجوانب الروحية والثقافية والمحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع.

3.3. واقع التنمية المستدامة في الجزائر

خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية، وقانونية، ومالية، وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية.

وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار جهود التنمية خلال السنوات الأخيرة، والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية، والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا، وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من جهود الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21.

من هذا المنطلق سنت الجزائر العديد من الرسوم، التي من شأنها الحد من التجاوزات الخطيرة لبعض المنظمات، ومن بين هذه الرسوم نجد الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة، وذلك ابتداء من قانون المالية لسنة 1992، الذي أسس رسم سنويا يتراوح ما بين 3.000 دج إلى 30.000 دج على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، والتي تزاولها المنظمات، يكون مبلغ الرسم الواجب تحصيله من طرف الإدارة الضريبية المحلية (قباضة الضرائب للولاية) مساويا لحاصل المعدل الأساسي، ومعامل مضاعف يتراوح بين 1 و6 عن كل نشاط من النشاطات الخطيرة أو الملوثة، حيث يحدد المعامل من طرف التنظيم حسب طبيعة وأهمية تلك الأنشطة.

وفي قانون المالية لسنة2000، تم تعديل المادة المتعلقة بتأسيس الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، وقد تمثل التعديل في إحداث تغييرين، الأول يتعلق برفع المبلغ السنوي للرسم، والثاني يتعلق بفرض مبلغ رسم (معدل) لكل صنف من أصناف المنظمة الخاضعة للترخيص. وحيث أن هذه الأخيرة ترتب حسب درجة الأخطار أو المساوئ التي تنجم عن نشاطها.

إلى جانب فرض إتاوة المحافظة على جودة المياه، حيث جاء قانون المالية لسنة 1996 ليؤسس إتاوة على جودة المياه والتي تجنى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، وهي تحصل لدى مؤسسات إنتاج المياه وتوزيعها (بلدية، ولائية وجهوية) أو لدى دواوين المساحات المسقية (ولائية وجهوية) وبصفة عامة لدى المنظمات العامة أو الخاصة، التي تملك وتستغل آبارا أو تنقيبات، وتوجه هذه الأتاوى لضمان مشاركة المنظمات المذكورة في برامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها، وتطبق المعدلات الآتية:

- 4 % من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة بالنسبة لولايات شمال البلاد، بالنسبة للإتاوة الخاصة.
- 2 % من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة بالنسبة لولايات الجنوب الآتية: الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار، إيليزي، تمنراست، أدرار، بسكرة وورقلة، ومن أجل أخذ الشروط الخاصة بكل منطقة بعين الاعتبار (حجم المدن، كثافة المياه المصرفة، نوعية مياه مجاري الصرف، المناطق الخاصة الواجب حمايتها من آثار التلوث، هشاشة وسط استقبال المياه).

ويمكن كذلك تطبيق معاملات زيادة على النسب المذكورة أعلاه، تراوح ما بين 1 و1.5 كحد أقصى، إذا استدعى الأمر ذلك.

أما فيما يخص خطر الرصاص على الصحة العامة، سعت السلطات العمومية إلى تعميم استعمال البنزين الخالي من الرصاص على اعتبار أنه غير ملوث بالمقارنة مع أنواع الوقود الأخرى، بالإضافة إلى محاولة تخفيض سعره كسياسة تحفيزية. وفي المقابل فرض قانون المالية لسنة 2000 الرسم على الوقود المحتوي على الرصاص –سواء كان بنزين عادي أو ممتاز– وهو يحصل لحساب التخصيص الخاص بالصندوقين: الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة والصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث وذلك مناصفة (أي 50 % لكل صندوق).

وفي هذا الصدد، أصدرت الجزائر قانون تهيئة الإقليم الجزائري في 2001 الذي بموجبه انطلقت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة، من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات، يقومون بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة وبالفعل، شهدت سبع ولايات في البلاد، هي الجزائر، سكيكدة، غرداية، تلمسان، المسيلة، باتنة وتنظيم ورشات دامت كل واحدة منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين، وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة، وكذلك المسئولين داخل المنظمات التي تفرز النفايات الخاصة وقد تضمن جدول عمل الورشات الوضعية الحالية لتسيير النفايات الخاصة في الجزائر، والتسهيلات التي يقدمها القانون الجديد وكذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات.

كذلك، صادق المجلس الشعبي الوطني 2003 على مشروعي القانونين التنمية المستدامة للسياحة، ومناطق التوسع والمواقع السياحي، وقد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المدرة للثروة وتسييره عقلانيا.

وتمحورت التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى، وعدم الانسجام السائدين في التنمية السياحية الذين تعرفهما المؤسسات السياحية الوطنية، عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل، ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة (قاسيمي، 2012، ص.16).

4.3. المراجعة البيئية كأداة لتفعيل التنمية المستدامة

تعد البيئة من أبرز القضايا التي تحظى باهتمام كبير من عدة أطراف وسائل الإعلام، جمعيات حماية البيئة، جمعيات حماية المستهلك وغيرها من الجمعيات التي ظهرت والتي تعمل من أجل حماية البيئة، وفي ضوء الاهتمام بالمشاكل البيئية ذات العلاقة الوثيقة بالتنمية المستدامة، تزايدت أهمية المراجعة البيئية باعتبارها أحد المحاور الرئيسية نحو تحسين الأداء البيئي، فوجود نظام مراجعة بيئية ضمن نظام الأداء البيئي داخل المؤسسة من شأنه أن يساهم في حماية البيئة، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، يتم ذلك من خلال:

- التأكد مما إذا كانت المنظمة تلتزم بالقوانين والتشريعات والتعليمات البيئية التي تخضع لها، ومن ثم يمكنها تحاشي أو تدنية الجزاءات المالية وبالتالي التخفيض في التكاليف، التخفيض في التكاليف يؤدي إلى زيادة الأرباح التي تعد من عناصر الاستدامة.
- تحديد وتوضيح المسؤولية البيئية للمنظمة: إن هدف تعظيم الربح بمفرده لم يعد صالحا لضمان استمرارية المنظمة في تحقيق النمو المستمر والاستدامة لاستثماراتها، بل أصبح هدف تعظيم الرفاهية الاجتماعية، وتوفير البيئة النظيفة والخالية من التلوث ضمانا لاستمرار ونجاح المنظمة اقتصاديا.
- تهدف المراجعة البيئية إلى الحد من الآثار السلبية على البيئة والتي في مقدمتها التلوث، الذي يعتبر ظاهرة اقتصادية من المقام الأول، ذلك أن الأضرار الناجمة عنه تأثر سلبيا على الموارد الاقتصادية للمجتمع وكذا على مستوى رفاهية الأفراد، كما تهدف كذلك إلى تحديد مدى التزام المنظمة بالقوانين المتعلقة برفع التلوث والنفايات والمواد السامة التي تسببت فيها.
- معرفة المنافع البيئية النبي خصصتها أو تخصصها المنظمة خلال كل فترة مالية، والتي من بينها: تخفيض تكلفة العلاج الطبي، تخفيض في خسائر وعناصر التلوث البيئي، زيادة أرباح المنظمة من خلال تحويل المخلفات الصلبة إلى منتجات قابلة للبيع، يدخل في هذا الإطار كذلك المساحات الخضراء التي تعمل المنظمة على إنجازها.
- تهدف المراجعة البيئية إلى معرفة مبالغ الاستثمارات الموجهة لخفض أو إزالة التأثيرات السلبية على البيئة، وكذا قيمة الأصول الثابتة التي يتم أو سيتم إستخدامها لأغراض حماية

البيئة، تتضمن هذه الأصول كل من: المعدات، المرافق الأخرى المستخدمة في معالجة وتنقية المخلفات التي تولدها العملية الإنتاجية.

- توجيه إهتمام المنظمة بالعمل على تطوير وتحسين أساليب الوقاية ومعالجة عناصر التلوث، بهدف الحد من آثارها على البيئة، وبالتالي تخفيض التكلفة التي تتجاهلها حاليا والتي تمثل عنصرا مؤثرا في تحديد تكلفة الإنتاج، والقيام بإعداد تقارير بالنفقات التي تخصصها المنظمة أو التي تحملتها والمتعلقة بالبيئة مما يوضح مدى التزامها بتطبيق القوانين والتشريعات السائدة، والتي تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.
- تهدف المراجعة البيئية إلى الإطلاع على أهداف المنظمة وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف تعمل على استغلال المواد أو الطاقة بمعدل يسمح للطبيعة أن تجددها وأنها تراعي حق الأجيال القادمة في هذه الموارد، ذلك أنه من شروط الاستدامة إستخدام الموارد بمعدل يسمح للطبيعة أن تجددها.
- العمل على إعادة صياغة المنظمات لمنتجاتها، والعمل على إنتاج المنتجات المستدامة أو الخضراء، هاته الأخيرة لها فوائد بيئية وإجتماعية وإقتصادية، فهي توفر الحماية للصحة العامة، وتحمي الرفاهية، وتنشر الرخاء الاقتصادي وتؤكد على حماية البيئة خلال دورتها من وقت إستخراج المواد الخام حتى التصريف النهائي مع تحديد مدى التزام المنظمة بالقوانين المتعلقة برفع التلوث والنفايات والمواد السامة التي تسببت فيها.
- تحديد ما إذا كانت المنظمة تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي عند إعداد وتنفيذ السياسات الاقتصادية وما يتبعها من عمليات التنمية المختلفة، إذ أن إهمال هذا البعد من شأنه أن يؤدي إلى:
  - تلوث كل من الهواء والماء والتربة نتيجة التجارب النووية.
  - تدمير طبقة الأوزون (منصوري، جودي، 2008، ص.16)

الخاتمة

إن الوضعية الحالية التي يتميز بها الاقتصادي الوطني و المخاطر التي تهدده كالبطالة، وأزمة السكن، وتدهور القدرة الشرائية، تتطلب إصلاحات جذرية، واستعمال قدرات صناعية التي لم تستغل، وبعث الطلب عن طريق المشاريع الكبرى، وإقامة مختلف أجهزة دعم الإنعاش الاقتصادي، وعلى تفادي كل أشكال التبذير والاستنزاف، ومن ثم الوصول إلى تنمية مستدامة.

ومن أهم **النتائج** التي توصلنا إليها نذكر:

- إن الجزائر ورغم ما مرت به من أزمات جراء تركز اقتصادها على الريع البترولي، وما تعرض له هذا الأخير وما يزال يتعرض له من تقلبات في الأسعار، لم تتخذ التدابير الإستراتيجية التي من شأنها حماية الاقتصاد الوطني.

- مساعي الجزائر نحو تحقيق التنمية المستدامة لابد أن ترتكز على مجموعة من القرارات الفعلية التي تثمن على أرض الواقع، لا أن تبقى مجرد كلام وحبر على ورق، وكذلك لابد من إشراك الفاعلين والشركاء الاجتماعيين في تحقيقها.
- إن البعد البيئي هو الإهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة.

وعليه نقترح مجموعة من **الحلول** التي من شأنها حل إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ومنها:

- ضرورة إعداد سياسة اقتصادية شاملة ومتكاملة تتضمن المحاور الخاصة بالتنمية المستدامة، والأولويات التي تسمح بالاحتفاظ بالنسيج الصناعي الحالي.
- مواصلة عملية تكييف البرامج والإجراءات المتخذة من أجل إنعاش نشاطات قطاع الزراعة، بهدف الوصول إلى تنمية اقتصادية مستدامة ومتوازنة.
- ضرورة تنويع الاقتصاد وتحويل اقتصادنا الذي بني على أساس السوق الداخلية، إلى اقتصاد يقوم على أساس تصدير المنتجات المصنعة، وهذا هو الخيار الاستراتيجي للمستقبل.
- تقوية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات لا سيما المنتجة منها، وهذا يتطلب مناخا مشجع للاستثمار والتنافسية الدولية، وترقية الدور الذي يجب أن يلعبه القطاع الخاص.

المراجع

كنفوش، محمد.(2005). الاقتصاد الخفي وأثاره على التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب البليدة، السنة الجامعة 2005/2004 الجزائر.

ضياء مجيد، الموسوي.(2015). الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014. مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع. الجزائر.

شعيب شتوف، رمضان لعلا. (2008). الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثورة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة. المؤتمر العلمي الدولي حول: *التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة*. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف، الجزائر، يومي 7 و8 أفريل 2008.

ازهار، جابر. (2011). تلوث الهواء والماء أنواعه، مصادره، أثاره، مجلة العلوم الانسانية. المجلد19.العدد2. جامعة بابل. العراق.

بوزغاية، باية. (2008). تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية. قسم علم الاجتماع والديمغرافيا. جامعة متنوري قسنطينة. الجزائر.

فتيحة، بوشوك. (2008). دور الجباية البيئية في مكافحة التلوث البيئي. مذكرة ماجستير. تخصص نقود مالية وبنوك. جامعة سعد دحلب بالبليدة. الجزائر.

عبد القادر، عوينان. (2008). تحليل الآثار الإقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير. التخصص: نقود مالية وبنوك. جامعة سعد دحلب البليدة. الجزائر.

بربيش، السعيد. (2011). دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة. ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15 و16نوفمبر2011.

اسيا، قاسيمي. (2012). التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية. الملتقى الدولي الثاني السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الافاق. باجة. تونس، يومي 26 و27 افريل2012.

كمال محمد منصوري، جودي محمد رمزي. (2008). المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة. المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير. جامعة فرحات عباس بسطيف. الجزائر، يومي7و8 افريل2008.

المواقع الالكترونية

https://mawdoo3.com/;à15/02/2019à14H21. اقتصاد الجزائر

https://mawdoo3.com/;à15/02/2019à14H21 معلومات مهمة عن الجزائر

http://www.maspolitiques.com/mas =article&id=347:-algeriechoc-&catid consulté le 03/10/2018, à 23h.

http://web.unep.org/environmentassembly/ar نبذة عن جمعية الامم المتحدة للبيئة à11/01/2019à14h25.

http://www.greenpeace.de/le10/01/2019à15h21. منظمة السلام الاخضر

http://www.maspolitiques.com/mas =article&id=347:-algeriechoc-&catid consulté le 03/10/2018, à 23h